|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| C:\Users\Toshiba\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\shaarnew1.png | جمهورية العراقوزارة التعليم العالي والبحث العلميجامعة البصرةكليــــة الادارة والاقتصــــــاد  قسم العلوم المالية والمصرفية |  |

#####

قياس اثر السياسة النقدية في سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (2004-2019)

اعداد

ا.م.د. نعيم صباح جراح النوفلي

الاء محمد عبدالسلام المعتوق

|  |  |
| --- | --- |
| 2021م  | 1442 هــ |

الملخص :

تعد السياسة النقدية إحدى مكونات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة، وتمارس عملها من خلال التحكم في حجم المعروض النقدي وتغييره حسب ما يتلاءم ويتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في البلد، ويتولى البنك المركزي مهام تصميم السياسة النقدية ويقوم بتنفيذها، اذ تعد السياسة النقدية احدى الاجزاء الهامه المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية و المعتمدة من قبل سلطتها النقدية والمتمثلة في البنك المركزي. وان وجود العلاقات الاقتصادية والانشطة التجارية بين دول العالم جعل لكل دوله منها عملة وطنية خاصة بها، مما ادى الى وجود سعر الصرف حيث يتم التبادل التجاري بعلاقات دائنة ومدينة واتجهت العديد من دول العالم الى تعويم عملتها مما ادى الى وجود اسواق صرف اجنبية حيث تباع وتشترى العملات وعلى الصعيد المحلي بدأ البنك المركزي حريته في سنة 2004 اذ صدر قانون رقم 56 و نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية "ان يتمتع البنك المركزي بالحرية والاستقلالية في تيسير السياسة النقدية بعيد عن الحكومة والاطراف الأخرى"، وان الاستقلالية تعني حسب هذا القانون هو عدم اقراض الحكومة بشكل مباشر او غير مباشر، يعمل البنك المركزي العراقي على استقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الاجنبية والاستعداد لتلبية طلبات تحويل الدينار الى الدولار .

Changes in the monetary policy and its impact on

the foreign exchange markets Iraq As a Model

For the period (2004-2019)

Monetary policy is considered as one of the components of the general economic policy used by the state. Monetary policy exercises its work by controlling the size of the monetary supply and changing it according to what suits and commensurate with the economic conditions in the country. It is likely that monetary policy has been emerged as a specific concept in the late nineteenth century, and the central bank takes the tasks of designing and implementing monetary policy, as it is one of the important parts of the macroeconomic policy. The existence of economic relations and commercial activities among the countries of the world makes each country its own national currency, which has led to the existence of the exchange rate where trade exchange takes place with credit and debt relations . Many countries of the world tended to float their currency, which has led to the existence of foreign exchange markets where currencies are bought and sold . On the local level, the Central Bank began its freedom in the year 2004, when Law No. 56 has issued, where the second paragraph of article two stipulated that the Central Bank should enjoy freedom and independence in facilitating monetary policy far from the government and other parties. According to this law the independence means not lending the government directly or indirectly. According to the Central Bank of Iraq , it is represented by the stability of the general level of prices associated with the stability of the dinar exchange rate against the dollar and the maintenance of a complete cover for the currency of foreign reserves in addition to the willingness to meet the requests for converting the dinar into the dollar. The central bank and its monetary policy will lose the most important functions in harmony with other policies in achieving the central development goal.

 المقدمة :

 اظهرت الدراسات الحديثة العلاقة بين المتغيرات النقدية والاقتصادية والاثر النقدي في النمو والتضخم والبطالة، بالتالي فان التحكم والسيطرة على الوضع الاقتصادي والاستقرار النقدي عملية معقده تستوجب ادارة عالية للسياسة النقدية، وجاءت اهمية هذه الدراسة في قياس فعالية السياسة النقدية ومدى قدرتها على الالتزام بالأهداف الرئيسة ومنها هدف الاستقرار، اذ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السياسة النقدية العراقية بعد 2003 التي تميزت بمتغيرات كبيرة والتي انعكست على استقلاليتها، اما المرحلة الثانية كانت ما بعد التغيير السياسي، والعراق بمتراكماته القديمة، والذي يحاول ان يتخطى مرحلة الانغلاق والعزلة الى الانفتاح نحو اقتصاد السوق الحر، اصبح للسلطة النقدية دور كبير في تبني الاصلاحات المطلوبة واعادة بناء الاحتياطيات النقدية من العملة الاجنبية واستعمال الادوات النقدية غير المباشرة ورفع سعر الفائدة بنسبة 21% مما ادى الى حركة انكماشيه في القطاع الخاص والاستثمار، فضلا عن فتح الاستيراد بدون رسوم كمركية ولا رقابة على نوعية المنتجات، الا ان كل ذلك لم يؤدي الى تحسين بيئة الاقتصاد العراقي وذلك لما تعانيه القطاعات الاقتصادية والانتاجية من ركود وانعدام سياسة التنويع الاقتصادي والاعتماد على مصدر ريعي واحد(النفط) وعدم توظيف الايرادات النفطية في اصلاح مؤسسات الاقتصاد الكلي في البلد .

وان سعر الصرف من الدراسات نادرة التطرق بسبب التعقيدات التي يحتويها، فضلا عن كونه موضوع حيوي دائم التغيير والتبديل، لذا حاولت هذه الدراسة التطرق الى سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومدى امكانية مساعدة السياسة النقدية من خلال استخدام ادواتها للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية والتوقعات المستقبلية له، واثبتت الدراسة انه ومن خلال ادوات السياسة النقدية غير المباشرة وهي مزاد العملة تمكنت من المحافظة على استقرار سعر الصرف لفتره طويله وهو هدف من اهداف السياسة النقدية ،وان البنك المركزي باشر باستخدام مزادات العملة اليومية لبيع وشراء العملة بهدف السيطرة على سعر الصرف، والحد من تقلبات الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .

 **أهمية الدراسة:**

تتمثل في الدور الحيوي الذي تقوم به السياسة النقدية كأحد السياسات الاقتصادية المهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد ورفع مستوى الاداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في اسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ، ومن خلال استخدام ادوات السياسة النقدية والتي لها تأثير في اسواق الصرف الاجنبي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات فضلا عن ايجاد سياسة سعر صرف الدينار العراقي بما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي .

**مشكلة الدراسة :**

استخدام الادوات السياسة النقدية سواء المباشرة وغير المباشرة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة وتأثيرها على سعر صرف الدينار العراقي ، فضلا عن عدم وجود رؤية واضحة لاختيار نظام صرف الدينار العراقي وتأرجحه بين الثبات والمرونة في اقتصاد يتعرض لصدمات نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية ( اقتصاد احادي الجانب)، وليس هناك سوق للصرف الاجنبي بشكل واضح ومستقل . وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة المشكلة في السؤال التالي، ما مدى تأثير ادوات السياسة النقدية في سوق الصرف الاجنبي في العراق؟

**هدف الدراسة**:

تهدف الدراسة الى :

1. معرفة ودراسة السياسة النقدية ودراسة المتغيرات المختلفة للسياسة ومعرفة اهدافها وادواتها وتطورها حسب كل فترة مرت بها.
2. دراسة سعر الصرف واهميته ومعرفة المتغيرات التي تؤثر فيه، فضلا عن دراسة سوق الصرف والمتعاملين فيه.
3. دراسة تطور سعر الصرف ومزاد العملة ومعرفة قيمة الدينار العراقي مع بقية عملات دول مختاره.
4. توضيح ادوات السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف في العراق .

**فرضية الدراسة**:

تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة وثيقة بين سعر الصرف ومتغيرات السياسة النقدية ، وهناك قيمة توازنيه لسعر الصرف الدينار مع العملات الاجنبية وخاصة في الاجل الطويل من خلال استخدام ادوات البنك المركزي العراقي .

**منهجية الدراسة**:

 اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل يستند على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تحليل تطور البيانات خلال مدة الدراسة المختلفة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل وتقويم الظواهر الاقتصادية ومتابعة تطوراتها، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، من خلال استخدام طريقة التحليل القياسي .

**حدود الدراسة** :

تتناول دراسة التغيرات في هيكل السياسة النقدية واثرها على اسواق الصرف الاجنبية في العراق للمدة (2004-2019)، ويعود سبب اختيار هذه المدة لما شهده العراق من تغيرات جوهريه في السياسة الحكومية والسياسات الاقتصادية، فضلا عن استقلالية واعتماد سياسة سعر الصرف للدينار العراقي تتلائم مع متطلبات الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة .

**المحور الاول : تحليل واقع السياسة النقدية في العراق**

**اولا : السياسة النقدية العراقية**

مفهوم السياسة هو تدخل السلطات النقدية للتأثير على عرض النقد وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل نقديه معينه للوصول الى الاهداف الاقتصادية .واتسمت السياسة النقدية بموجب قانون البنك المركزي بمسار نقدي يختلف عن السابق من حيث الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية والاهداف بدأ من هدف الحد من التضخم واستقرار الاسعار والحفاظ على نظام نقدي مستقر والوصول الى هدف الرفاهية الاقتصادية واتاحة فرص العمل وتقوية الدينار العراقي والحد من ظاهرة الدولره (الخزرجي ،8:2010) وهي ظاهرة احلال العملة الاجنبية محل الوطنية في تأدية وظائف النقد المحلي .وتظهر الدولره غير الرسمية عند قيام الافراد بالاحتفاظ بإيداعات من العملة الاجنبية و اوراق نقديه اخرى لحماية انفسهم من التضخم المحلي ويكون هناك صعوبة في تحديد وقياس مؤشر احلال العملة بسبب صعوبة تقدير حجم العملة في التداول وان احد اهم اهداف السياسة هو الاستقرار الاقتصادي اي استقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم من خلال تثبيت سعر الصرف اضافه الى مكافحة البطالة وهذا يكون من ناحية الدول المتقدمة التي تعاني من الركود الاقتصادي وطاقه انتاجيه معطله وقصور في الطلب الفعال لذلك مثل هذا الهدف لا يصلح للاقتصاد العراقي الذي يعاني من تخلف شديد في كل المجالات وقصور في مختلف قطاعاته الانتاجية لذلك وحسب ما يعتقده الباحث ان الهدف الاساس للسياسة الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية في ناحية الدول النامية يفترض ان يكون تحقيق التنمية البشرية المستدامة وبذلك وبحسب مفهوم البنك المركزي العراقي المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار والاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الاجنبية والاستعداد لتلبية طلبات تحويل الدينار الى الدولار سوف يفقد البنك المركزي وسياسته النقدية اهم الوظائف في الانسجام والتناغم مع السياسات الاخرى في تحقيق الهدف التنموي المركزي .(البيضاني،166:2012)

**الجدول (1) ادوات السياسة النقدية في العراق**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنه | عمليات السوق المفتوحة | سعر اعادة الخصم | نسبة الاحتياطي القانوني |
| 2004 | 323,463,7 | %6 | %25 |
| 2005 | 323,463,7 | %7 | %25 |
| 2006 | 172,000,0 | %16 | %25 |
| 2007 | 287,548,0 | %20 | %25 |
| 2008 | 231,578,0 | %15 | %25 |
| 2009 | 148,564,9 | %7 | %25 |
| 2010 | 374,116,0 | %6 | %15 |
| 2011 | 476,026,0 | %6 | %15 |
| 2012 | 477.634.1 | 5% | 15% |
| 2013 | 501.754.4 | 4% | 15% |
| 2014 | 498.803.1 | 6% | 15% |
| 2015 | 409.222.3 | 6% | 15% |
| 2016 | 332.609.1 | 6% | 15% |
| 2017 | 508.887.2 | 6% | 15% |
| 2018 | 688.901.6 | 6% | 15% |
| 2019 | 712.543.2 | 5% | 15% |

ومن المؤشرات المؤثرة في السياسة النقدية نأخذ منها ما يلي :

1. **عرض النقد**

يعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية الكلية يطلق عليه كمية النقود او الكتلة النقدية ، ويشير مفهوم عرض النقد M1 الى صافي العملة في التداول مضاف اليه الودائع الجارية (وهي الودائع التي تلزم المصارف بدفعها للجمهور عند الطلب ولا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع )، واما عرض النقد بمفهومه الواسع M2 يشير الى اجمالي وسائل الدفع M1 مضاف اليه الودائع الزمنية (لأجل)وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية ،اما مفهوم عرض النقد الاوسع M3 فمفهومه هو M2 مضاف اليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية ، وان استخدام مفهومي عرض النقد M2 و M3 لا يكونان مناسبين لاستخدمهما في الدول النامية كالعراق لتخلف الاسواق المالية والنقدية فيها وذلك عكس الدول المتقدمة حيث نجد ان نسبة الودائع الى عرض النقد M1 في العراق 20% وفي الدول المتقدمة تصل الى 80%.(خضر، 191:2019)ويعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي ،وان مكوناته تعكس الصورة الحقيقية لمدى تطور الجهاز المصرفي والوعي لدى الجمهور وتطور الاسواق النقدية والمالية حيث تعد اداة عرض النقد من اولى اهتمامات البنوك المركزية وهذا يعني المحافظة على مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر صرف العملة تجاه أسعار الصرف والعملات الاخرى .(الخشيماوي والدلفي ،17:)

**الجدول (2) التغيرات في عرض النقد في العراق للمدة (2004-2019)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنه** | **العمله خارج البنوك** | **الودائع الجاريه** | **M1** | **معدل النمو** **السنوي m1** | **شبه النقود** | **M2** | **معدل النمو السنوي m1** |
| **1** | **2** | **3** | **4** | **5** | **6** | **4** |
| **2004** | **716,294,5** | **298,568,1** | **153,242,20** | **19,37** | **134,952,2** | **114,981,48** | **65,36** |
| **2005** | **911,283,7** | **228,628,8** | **697,694,0** | **\*(54,47)** | **326,022,5** | **146,593,50** | **27,49** |
| **2006** | **109,680,99** | **449,196,1** | **154,600,60** | **121,59** | **559,018,9** | **210,502,49** | **43,6** |
| **2007** | **142,317,00** | **748,946’7** | **217,211,67** | **40,5** | **519,882,9** | **269,199,96** | **27,88** |
| **2008** | **184,925,02** | **969,743,2** | **281,899,34** | **29,78** | **667,199,3** | **348,619,27** | **29,5** |
| **2009** | **217,756,79** | **155,243,51** | **373,000,30** | **32,32** | **805,525,9** | **453,552,89** | **30,1** |
| **2010** | **243,421,92** | **274,012,97** | **517,434,89** | **38,72** | **854,567,8** | **602,891,67** | **32,93** |
| **2011** | **282,873,61** | **341,865,68** | **624,739,29** | **20,74** | **959,338,0** | **720,673,09** | **19,54** |
| **2012** | **305,936,47** | **331,422,24** | **637,358,71** | **2,02** | **116,002,57** | **753,361,28** | **4,54** |
| **2013** | **349,954,53** | **388,355,11** | **738,309,64** | **15,84** | **136,956,21** | **875,265,85** | **16,18** |
| **2014** | **360,715,93** | **366,208,55** | **726,924,48** | **(1,54)** | **178,744,82** | **905,669,30** | **3,47** |
| **2015** | **348,552,56** | **305,801,69** | **654,354,25** | **(9,98)** | **170,032,87** | **824,387,12** | **(8,97)** |
| **2016** | **420,752,30** | **286,577,97** | **707,330,27** | **8,1** | **172,088,26** | **849,418,53** | **3,04** |
| **2017** | **314,221,04** | **294,998,44** | **599,610,28** | **(15,23)** | **129,424,49** | **729,034,78** | **(14,17)** |
| **2018** | **40,498,067** | **37,330** | **77,829.0** | **1.1** | **130.654.78** | **95,390.7** | **0،86** |
| **2019** | **47,638,603** | **37.776** | **86,770.7** | **11.5** | **130.632.12** | **103,441.1** | **0،084))** |

 المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ،2004-2019 ، بغداد ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث

**في ضوء العلاقة ما بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي فأن هناك علاقة تأثير، أي ان في حال حدوث تغير في عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية فأن ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، مما سيؤدي الى زيادة الاستثمارات نتيجة العلاقة العكسية ما بين الاستثمار وسعر الفائدة، مما يولد زيادة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي مشكل حافز في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس في حال اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية سينخفض الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار مما يولد انخفاض في الناتج، الامر الذي يوضح العلاقة العكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد.**

**الجدول (3 ) الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود في العراق**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نمو الانفاق العام% | الانفاق العام | \*سرعة دوران النقود | الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية md=ms |  عرض النقدMs1 | الناتج المحلي بالاسعار الثابتة | الناتج المحلي بالاسعار الجارية بدون النفط | السنة |
| - | 32117491 | 6.7 | 7932.3 | 10148626 | 41607.8 | 41607.8 | 2004 |
| (17.8) | 26375175 | 6.8 | 6733.9 | 11399125 | 43438.8 | 43438.8 | 2005 |
| 47.1 | 38806679 | 7.1 | 7739.7 | 15460060 | 47851.4 | 47851.4 | 2006 |
| 0.6 | 39031232 | 6.0 | 9454.3 | 21721167 | 48510.6 | 48510.6 | 2007 |
| 52.2 | 59403375 | 6.3 | 9284.6 | 28189934 | 51717.6 | 51716.6 | 2008 |
| 10.5 | 65658000 | 4.2 | 15133.1 | 37300030 | 56527.8 | 54721.2 | 2009 |
| 27.7 | 83823000 | 3.9 | 1824.8 | 51743489 | 60633.7 | 57751.6 | 2010 |
| 15.3 | 96662767 | 3.4 | 20353.4 | 62196000 | 63486.8 | 63650.4 | 2011 |
| 33.3 | 105139576 | 3.9 | 17762.1 | 63735871 | 70201 | 71680.8 | 2012 |
| 13.3 | 119127556 | 3.6 | 20199.9 | 73830964 | 73158 | 75658.8 | 2013 |
| 29.85 | 83556000 | 3.6 | 19871.9 | 72087457 | 71840 | 72736.2 | 2014 |
| 15.75- | 70397515 | 3.5 | 18605.7 | 73970221 | 72986 | 70990.3 | 2015 |
| -4.73 | 67067437 | 3.4 | 15640.8 | 74298841 | 73092 | 71675.2 | 2016 |
| 12.56 | 75490115 | 3.7 | 17743.9 | 75231690 | 74011 | 71498.3 | 2017 |
| 37.98 | 104158183 | 3.8 | 19540.8 | 74609333 | 74890.9 | 73895.4 | 2018 |
| 27.8 | 133107616 | 3.8 | 20965.9 | 74706543 | 79089.6 | 78045.9 | 2019 |

**المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ،2004-2019 ، بغداد المديرية العامة للاحصاء**

اما حصة الناتج المحلي من النفط فكما يلي :

**الجدول (4 ) حصة النفط من GDP في العراق للمدة من (2004-2019)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنه | الناتج المحلي الاجماليبالاسعار الجاريه مع النفط | حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي | نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي% |
| 2004 | 53235358.7 | 30808541.6 | 57.87 |
| 2005 | 73533598.6 | 42379784.7 | 57.63 |
| 2006 | 95587954.8 | 52851810.9 | 55.29 |
| 2007 | 111455813.4 | 59018094.5 | 52.95 |
| 2008 | 157026061.6 | 87166401.2 | 55.51 |
| 2009 | 130643200.4 | 55998048.1 | 42.86 |
| 2010 | 162064564.5 | 72905000.1 | 44.99 |
| 2011 | 217327107.4 | 115256423.7 | 53.03 |
| 2012 | 254225490.7 | 126435557.5 | 49.73 |
| 2013 | 273587529.2 | 125673889.5 | 45.94 |
| 2014 | 258900633.1 | 116940065.3 | 45.17 |
| 2015 | 191715791.8 | 61626900.6 | 32.14 |
| 2016 | 180456329,8 | 196,924,141.7 | 109.12 |
| 2017 | 194320132،6 | 225,722,375.5 | 116.16 |
| 2018 | 204678543.8 | 251,064,479.9 | 122.66 |
| 2019 | 306798543,4 | 266,190,571.3 | 86.76 |

**المصـــدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصـــاء للســـنوات 2004- 2019 بغداد الجهاز المركزي للاحصتاء**

**تشكل إيرادات النفط نسبه كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كونه يعد ثاني اكبر منتج للنفط الخام في منظمة أوبك بعد السعودي، أي انه اقتصاد ريعي بإعتماده على النفط في دخله، وتشكل نسبة واردات النفط اكثر من 80% من إيرادات الموازنة العامة.**

**الجدول (5 ) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في العراق للمدة( 2004-2019) \*مليون دينار**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | الصادرات | الاستيرادات | حجم التجارة | الميزان التجاري للعراق |
| 2004 | -3,4 | 21,3 | 43.9 | -3,4 |
| 2005 | 23,6 | 20,0 | 49.3 | 3,6 |
| 2006 | 30,5 | 20,8 | 51,3 | 9,7 |
| 2007 | 39,5 | 19,5 | 59 | 20 |
| 2008 | 63,7 | 35,4 | 94,1 | 33,3 |
| 2009 | 39,4 | 38,4 | 77,8 | 1 |
| 2010 | 51,7 | 34,9 | 95,6 | 7,8 |
| 2011 | 79,6 | 47,8 | 127,4 | 31,8 |
| 2012 | 11,0 | 48,0 | 96.6 | 30.1 |
| 2013 | 10,4 | 39,0 | 86.9 | 32.7 |
| 2014 | 98,5 | 43,2 | 99.7 | 30.8 |
| 2015 | 57,6 | 48,5 | 97.7 | 28.9 |
| 2016 | 51,7 | 573 | 97.8 | 34.7 |
| 2017 | 57,5 | 37,8 | 95425 | 44.9 |
| 2018 | 86,3 | 45,8 | 132096 | 47,4 |
| 2019 | 81,5 | 68,7 | 154366 | 32,1 |

**المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 بغداد، المديرية العامة للاحصاء**

**نلاحظ من خلال جدول (5) ان الميزان التجاري خلال (2005-2019) إيجابي، أي ارتفاع نسبة الصادرات عن الواردات، مما يعني توفير عملة صعبة للبلاد، الامر الذي ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي.**

**الجدول (6) هيكل الموازنه العامة في العراق للمدة (2004-2019)**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنه | الايراد العام | الايراد النفطي | الايرادات الاخرى | الانفاق العام | الانفاق الجاري | الانفاق الاستثماري | صافي الموازنه |
| 2004 | 4596000 | 28336608 | 294900 | 33657511 | 28543338 | 5114173 | 11928405- |
| 2005 | 21729106 | 11093499 | 622000 | 35981168 | 28431168 | 7550000 | 7022560- |
| 2006 | 28958608 | 42287900 | 3104404 | 50963261 | 41691161 | 9272000 | 5570857- |
| 2007 | 42064530 | 41103691 | 960839 | 51727468 | 3902163 | 12665305 | 9662938- |
| 2008 | 50775081 | 45218084 | 5556997 | 59861973 | 44190746 | 15671227 | 9086892- |
| 2009 | 50408215 | 47184137 | 2879945 | 69165523 | 54148081 | 15017226 | 18757308- |
| 2010 | 61735312 | 9657738 | 1941132 | 42657466 | 69980649 | 23676772 | 22922155- |
| 2011 | 80934790 | 76184137 | 4750653 | 96662767 | 66596473 | 30066292 | 15727976- |
| 2012 | 102326898 | 99657753 | 2669163 | 117122930 | 79954033 | 37177897 | 14796032- |
| 2013 | 119296663 | 116363805 | 2932858 | 134424608 | 83316006 | 55108602 | 19127944- |
| 2014 | 139640628 | na | Na | 163416518 | 98793961 | 64622557 | 23775889- |
| 2015 | 94048364 | 78649032 | 15399332 | 119462429 | 78248392 | 41214037 | 25414065- |
| 2016 | 97045332 | 69773400 | 15430651 | 670674378 | 51173437 | 15894000 | 573629046- |
| 2017 | 77335.9 | 67950225 | 16098745 | 75490115 | 59025.6 | 16464.5 | 74716756- |
| 2018 | 106569.8 | 77160392 | 17056453 | 104158183 | 67052.9 | 13820.3 | 103092485- |
| 2019 | 107,566,995 | 99,216,318 | 1,674,248 | 1331076167 | 100059110 | 531,509 | 260509172- |

**المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث**

**خلال السنوات (2004-2019) نلاحظ ان موازنة العراق هي موازنة عجز ، أي ارتفاع نسبة النفقات عن الإيرادات مما زاد نسبة المديونية على العراق دون العمل على وجود سبل او حلول لسد هذا العجز عدا الاستدانة من الخارج، الامر الذي ينعكس سلبا على العديد من المشاريع، فضلا عن إمكانية حصول تضخم في حالات معينة الامر الذي يؤثر على مستوى دخل الفرد.**

1. **معدل الفائدة والتضخم**

سعر الفائدة هو المبلغ الذي يدفع مقابل وحده من الزمن ويعبر عنه على انه تكلفة اقراض النقود وتقاس اسعار الفائدة بنسبه مئوية سنوية وهي تختلف باختلاف صفات القرض من ناحيه وموعد الاستحقاق والمخاطرة والسيولة ،وتستعمل الدولة اداة سعر الفائدة عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف لتحل محله للتأثير بالنشاط الاقتصادي واذا تمكنت الدولة من استعمال سعر الصرف وسعر الفائدة معا فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما في الولايات المتحدة .(الجاف ،88:2014)

**الجدول (7) التغيرات في سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2019)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| السنه | معدل سعر الفائدة الاسمي | سعر الفائدة الحقيقي | معدل التضخم |
| 2004 | 9,5 | (17,5) | 72,0 |
| 2005 | 15,5 | (21,5) | 37,0 |
| 2006 | 19,5 | (33,7) | 53,2 |
| 2007 | 23,5 | (7,3) | 30,8 |
| 2008 | 18,5 | 15,8 | 2,7 |
| 2009 | 12,33 | 15,13 | (2,8) |
| 2010 | 9,75 | 7,35 | 2,4 |
| 2011 | 9,50 | 3,9 | 5,6 |
| 2012 | 9,50 | 3,4 | 6,1 |
| 2013 | 9،6 | 4،5 | 1.86 |
| 2014 | 9،4 | 4،4 | 2.24 |
| 2015 | 9،4 | 4،9 | 1.44 |
| 2016 | 9،2 | 5،3 | -1.46 |
| 2017 | 9،5 | 5،9 | 0.19 |
| 2018 | 9.1 | 5،7 | 0.4 |
| 2019 | 5.1 | 5،3 | 0.8 |

**المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث**

1. **سعر الصرف**

في سنة 2003 اقام البنك المركزي سوق رسميه مركزيه للصرف تتولى بيع العملة الاجنبية وشرائها على وفق آلية السوق، اذ كانت تحت سيطرة السياسة النقدية وفرض سيطرتها والعمل على استقرارها رغبه في النمو الاقتصادي للبلد وفي عام 2006 عاشت البلاد في نظام الصرف المتعدد حيث بلغ معدلات الصرف ما يزيد عن 13 معدل حيث بلغ المعدل الرسمي لسعر الصرف 3.2دولار لكل دينار عراقي ومعدل رسمي اخر بلغ 1450دينار للدولار الواحد ،وكان هناك سوق موازيه للصرف هجينة التكوين تتعامل بمعدلات الصرف للدينار العراقي اذ كانت تلك السوق قائده في تحديد معدلات الصرف وفق النظام المعوم المطلق او التام للصرف ،وبسبب كل ذلك نشأ نظام صرف مشوه جراء التعددية الرسمية المختلفة اذ كانت انظمة الصرف الثابتة المتعددة تمثل دعم بأسعار صرف غير واقعيه للسلع والخدمات الموردة والمقومة بالعملة الاجنبية .(صالح ،2:2010 )

كان هناك صعوبة في تحديد نظام الصرف خاصه في الاقتصادات التي تتبنى سعر صرف المثبت لسياستها النقدية اذ لا يشاركها في التثبيت استهداف التضخم عبر معدل فائدة السياسة بسبب غياب العمق المالي وهو الحاصل في العراق لذلك نظام الصرف الواقعي العراقي (كونه الاساس في تقويم السياسة النقديه) نظام للصرف المحفز للاستقرار (IMF,2013,4-45) لذلك غدا من الصعب ان تنسجم انظمة الصرف الثابتة المتعددة التي اعتمدت قبل 2003 لذلك عمل صناع السياسة النقدية للجوء الى نظام سعر يتلائم مع التطورات الحالية ويحافظ على الاستقرار لقيمة العملة المحلية ،لذلك اعتمدت الحكومة على نظام سعر الصرف المعوم المدار على ان يكون سعر الصرف حرا يتحدد وفق اليه العرض والطلب وتحت اشراف البنك المركزي ولأجل نجاح ذلك اتبع البنك المركزي سياسة المزادات اليومية لبيع وشراء العملة الاجنبية .(داغر وعاشور،209:2014)

تمكنت السلطة النقدية عبر مزاداتها توحيد معدلات الصرف من خلال اشباع حاجة السوق من العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات ومحاولة ضبط التوازن بين العملة الاجنبية والعملة المحلية وكما يلاحظ في الجدول التالي لتغير سعر الصرف خلال السنوات (2004-2019)

**الجدول (8) التغيرات في سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2019)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنه | سعر صرف المزاد | سعر الصرف الموازي |
| 2004 | 145,2 | 1453 |
| 2005 | 146,9 | 1472 |
| 2006 | 146,7 | 1475 |
| 2007 | 1255 | 1267 |
| 2008 | 1193 | 1203 |
| 2009 | 1170 | 1182 |
| 2010 | 1170 | 1182 |
| 2011 | 1170 | 1196 |
| 2012 | 1166 | 1233 |
| 2013 | 1166 | 1232 |
| 2014 | 1188-1186 | 1214 |
| 2015 | 1190 | 1228 |
| 2016 | 1190 | 1229 |
| 2017 | 1190 | 1200 |
| 2018 | 1190 | 1200 |
| 2019 | 1190 | 1200 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2019)النشرات السنوية، بغداد المديرية العامة للأحصاء والابحاث**

″ويمكن تعريف مزاد العملة الاجنبي بانه سوق للعملة الاجنبية يلتقي فيها الطلب على العملة بالعرض ومن ثم يتكون سوق الصرف ،وان عملية تحديد سعر الصرف يجب ان تجري بسلاسة لان عرقلتها تؤثر بالطلب على العملة الاجنبية ″وان العلاقة بين مزادات العملة وسعر الصرف تأتي من خلال ان الهدف من دراسة سعر الصرف هو البحث عن الوسائل والاجراءات التي تحقق الاستقرار لسعر الصرف العملة المحلية وان اهمية الاستقرار تؤدي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالاستقرار الداخلي والخارجي .(الخزرجي،50-58:2015) اما الية عمل مزاد العملة فتتم كما يلي

1. يتم فتح المزاد بشكل مستمر خلال ايام الدوام عدا ايام العطل .
2. تقدم طلبات المصارف وشركات التحويل المالي والصيرفة في ضرف مغلق يتضمن المبالغ المطلوب بيعها او شراءها .
3. يتم فتح طلبات من قبل لجنة المزاد حيث تقوم بدراسة الطلبات.
4. تتم الموافقة على الطلبات ورفضها في حالة عد الاكتمال.
5. يتم توزيع الطلبات على عدد الايام لكثرتها .
6. يصرف البنك المركزي الطلبات بسعر صرف يحدد من قبله وهو سعر ثابت تقريبا نادرا ما يتغير.(الغالبي،34:2017)

 ان امام السلطة النقدية طريقتين لا ثالث لهما وهما :

1. تثبيت سعر الصرف او وضعه ضمن حدود معينه او ادارته بشكل مقيد من خلال التدخل في سوق الصرف يمكن تنفيذه بوسيلتين الاولى تلبية واشباع الطلب على العملة للحصول على سعر توازني يقترب او يتطابق مع السعر السوقي او منع التداول بالصرف الاجنبي وتقييد حركته مع الخارج من خلال ادارة التحويل الخارجي للعملات الاجنبية ويصعب تنفيذ هذه الوسيلة.
2. ترك سعر الصرف الاجنبي يتحدد في السوق على وفق الاليات الاقتصادية وهنا يتحكم التفاعل على العرض والطلب على الصرف الاجنبي لتحديد السعر التوازني فإذا زاد العرض انخفض السعر وذا زاد الطلب ارتفع السعر عندها يتوجه البنك المركزي لمواكمة الاحتياطيات.(الغالبي ،3:2017)

باشر البنك المركزي العراقي باستخدام اسلوب المزادات اليومية لبيع الدولار الامريكي وشرائه بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم والسيطرة على صرف العملة ،اذا بدأ العمل بمزاد العملة في 4/10/2003 فاصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزي للعملة الاجنبية حيث ساعد على الحد من تقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وتحتل مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية النسبة الاكبر في وزارة المالية لذلك لابد من تحليل مبيعات ومشتريات البنك المركزي وكما يلي (صكبان ،205:2019)

**الجدول (9) مبيعات ومشتريات البنك المركزي للدولار للمدة (2004-2019)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الاحتياطي | مبيعات البنك المركزي | مشتريات البنك المركزي | القيمة الكلية للصادرات النفطية | السنه |
| 7.9 | 4.9 | 10.8 | 17.3 | 2004 |
| 12.2 | 9.6 | 10.6 | 23.0 | 2005 |
| 18.1 | 11.1 | 18.0 | 29.8 | 2006 |
| 30.4 | 15.9 | 26.7 | 37.7 | 2007 |
| 49.2 | 25.8 | 45.5 | 61.8 | 2008 |
| 44.3 | 33.9 | 23.0 | 38.9 | 2009 |
| 50.6 | 36.1 | 41.0 | 51.3 | 2010 |
| 61.0 | 39.7 | 51.0 | 79.3 | 2011 |
| 70.3 | 48.6 | 57.0 | 93.8 | 2012 |
| 77.4 | 55.6 | 62.0 | 89.2 | 2013 |
| 66.3 | 54.4 | 47.5 | 83.4 | 2014 |
| 53.7 | 44.3 | 32.4 | 44.0 | 2015 |
| 45.3 | 33.5 | 25.6 | 28.1 | 2016 |
| 65،6 | 42.2 | 40.3 | 29،2 | 2017 |
| 69،9 | 47.1 | 52.2 | 30،1 | 2018 |
| 71،4 | 51.12 | 58.8 | 31،9 | 2019 |

**المصدر: البنك المركزي العراقي (2004-2019)النشرات السنويه،بغداد المديريه العامه للاحصاء والابحاث**

وان سياسة الاحتياط لابد ان تؤدي الى تحقيق غرضين وهما :

1. اختيار معيار لرصيد الخزين او التراكم الاحتياطي من العملة الاجنبية لمواجهة الصدمات في ميزان المدفوعات وفق مبدأ الكلفة .
2. اختيار معيار لسرعة التكييف او التعديل، لتثبيت تأكل الاحتياطيات الاجنبية في ظل تعاظم مستويات الاستيرادات من السلع الاساسية والملزمة في ظروف عدم توفر القدرة على الانتاج المحلي المعوض في ظل ضعف مرونة العرض والطلب على الصادرات وضعف مرونة نظام الصرف المعتمد في البلاد.(القريشي ، بدون سنة ،258)

اما بالنسبة لسعر الدينار العراقي وما يقابله من عمله في الدول الاجنبية حيث بلغ الدولار الامريكي 1180 لسنه 2004 وبالنسبة لعملة الاورو الاوربي 121 وبلغ 136بالنسبه للجنيه الاسترليني اما الفرنك السويسري يمثل 9476 ويمثل 111.90 بالنسبة للكرونه النرويجية .

**الجدول (10) قيمة الدينار العراقي مقابل عملات الدول الاخرى**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة**  | **USD** | **EURO** | **POUNST** | **CANDOL** | **SWISSFR** | **SWED KRON** | **NORWEIAN KRONE** | **DANISHKRONE** | **JAPANESE YEN** | **CHINESE YUAN** | **AUSTRALIAN DOLLER** |
| **2004** | **1180** | **1211.211** | **1365.346** | **303.221** | **9476.25** | **217.665** | **111.908** | **187.770** | **9.433** | **121.876** | **909.876** |
| **2005** | **1180** | **111.765** | **122.654** | **204.212** | **9887.23** | **323.509** | **212.403** | **180.650** | **10.321** | **117.706** | **809.556** |
| **2006** | **1190** | **329.763** | **604.650** | **209.301** | **8765.10** | **123.087** | **436.678** | **166.980** | **5.890** | **143.880** | **597.487** |
| **2007** | **1190** | **201.776** | **236.990** | **456.807** | **8890.44** | **122.765** | **367.908** | **154.450** | **7.987** | **213.550** | **436.229** |
| **2008** | **1190** | **540.776** | **549.770** | **670.432** | **6709.12** | **443.501** | **908.543** | **123.995** | **9.160** | **439.007** | **654.998** |
| **2009** | **1190** | **345.661** | **332.910** | **301.998** | **8999.11** | **598.383** | **801.776** | **432.907** | **10.887** | **589.901** | **897.330** |
| **2010** | **1190** | **489.012** | **467.890** | **455.901** | **9908.44** | **678.990** | **902.444** | **578.923** | **11.334** | **456.574** | **673.134** |
| **2011** | **1190** | **571.334** | **590.233** | **589.324** | **5003.48** | **789.324** | **678.345** | **789.231** | **11.905** | **563.889** | **793.554** |
| **2012** | **1190** | **634.903** | **654.335** | **638.513** | **6889.32** | **856.501** | **789.142** | **345.680** | **12.998** | **645.489** | **834.601** |
| **2013** | **1190** | **750.356** | **770.504** | **785.923** | **7995.45** | **943.230** | **765.386** | **489.498** | **12.440** | **709.112** | **976.567** |
| **2014** | **1190** | **854.998** | **845.680** | **854.734** | **8543.34** | **104.334** | **854.231** | **534.267** | **11.554** | **856.321** | **104.345** |
| **2015** | **1190** | **947.623** | **934.267** | **957.384** | **9022.56** | **105.665** | **998.445** | **690.542** | **10.567** | **926.785** | **108.334** |
| **2016** | **1190** | **105.367** | **108.654** | **106.426** | **1054.32** | **114.509** | **876.543** | **705.443** | **10.908** | **10.589** | **109.557** |
| **2017** | **1190** | **116.445** | **115.485** | **105.334** | **1664.24** | **126.603** | **970.409** | **845.605** | **11.302** | **10.603** | **116.594** |
| **2018** | **1190** | **117.967** | **118.690** | **114.640** | **1705.770** | **139.704** | **990.453** | **965.453** | **12.430** | **10.543** | **119.429** |
| **2019** | **1190** | **119.521** | **119.630** | **117.502** | **1906.57** | **122.543** | **790.534** | **106.584** | **11.584** | **10.645** | **120.532** |

**المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على**

**المحور الثاني**

من اجل اختبار وتحليل فرضيات الدراسة قام الباحث بقياس اثر المتغيرات المستقلة { عرض النقد (x1), معدل الاحتياطي (x2) , مبيعات النافذة (x3) , معدلات الفائدة (x4) } على كل من المتغير المعتمد سعر الصرف الرسمي (1y ) والمتغير المعتمد سعر الصرف السوقي (y2)، X5)) صادرات، (X6) واردات، باستخدام تقدير نموذجي الانحدار البسيط :

**اختبار وتحليل فرضيات الدراسة**

y1 = B0 +B1Xi +ui

y2 = B0 +B1Xi +ui

لذا تم تقدير النموذجين اعلاه ولكل متغير مستقل على حدة وتم التوصل الى النتائج بالجداول التالية:

**الجدول(11 ) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير عرض النقد على**

**سعر الصرف الرسمي سعر الصرف السوقي**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | المعلمة | قيمة t | SIG. | قيمة F | SIG. | R2 |
| x1 | B0=1414.61 | 34.45 | 0.000 | 22.85 | 0.000 | 0.62 |
| B1=-0.034 | 4.78- | 0.000 |
| المتغير المعتمد | y2 |
| المتغير المستقل | المعلمة | قيمة t | SIG. | قيمة F | SIG. | R2 |
| x1 | B0=1413.97 | -34.28 | 0.000 | 17.19 | 0.000 | 0.55 |
| B1=-0.030 | -4.15 | 0.001 |

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

 يتضح من نتائج الجدول (11) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(عرض النقد) والمتغير المعتمد(سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.62) مما يدلل الى ان عرض النقد يفسر ما مقداره 62% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (عرض النقد) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي لعرض النقد على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي ، كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على سعر الصرف الرسمي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير النقد على السعر الرسمي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(عرض النقد) والمتغير المعتمد(سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.55) مما يدلل الى ان عرض النقد يفسر ما مقداره 55% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (عرض النقد) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي لعرض النقد على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لعرض النقد على سعر الصرف السوقي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير النقد على السعر السوقي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

**الجدول(12) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير معدل الاحتياطي على**

**سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف السوقي**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X3 | **B0=1134.358** | **11.41** | **0.000** | **1.19** | **0.294** | **0.08** |
| **B1=0.018** | **1.09** | **0.294** |
| المتغير المعتمد | **y2** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X3 | **B0=1418.87** | **12.69** | **0.000** | **1.65** | **0.67** | **0.11** |
| **B1=-0.019** | **-0.22** | **0.000** |

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

 يتضح من نتائج الجدول (12 ) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(معدل الاحتياطي) والمتغير المعتمد(سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.08) مما يدلل الى ان معدل الاحتياطي يفسر ما مقداره 8% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (معدل الاحتياطي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير معدل الاحتياطي على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(معدل الاحتياطي) والمتغير المعتمد(سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.11) مما يدلل الى ان معدل الاحتياطي يفسر ما مقداره 11% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (معدل الاحتياطي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير معدل الاحتياطي على السعر السوقي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

**الجدول(13) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير مبيعات النافذة على**

**سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف السوقي**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X4 | B0=1187.813 | 16.47 | 0.000 | 0.584 | 0.457 | 0.04 |
| B1=0.012 | 0.764 | 0.457 |
| المتغير المعتمد | **y2** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X4 | **B0=1208.47** | **18.22** | **0.000** | **0.45** | **0.410** | **0.05** |
| **B1=-0.012** | **-0.853** | **0.410** |

**الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss**

يتضح من نتائج الجدول (13 ) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(مبيعات النافذة) والمتغير المعتمد(سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.04) مما يدلل الى ان مبيعات النافذة يفسر ما مقداره 4% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (مبيعات النافذة) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير مبيعات النافذة على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(مبيعات النافذة) والمتغير المعتمد(سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.05) مما يدلل الى ان مبيعات النافذة يفسر ما مقداره 5% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (مبيعات النافذة) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمبيعات النافذة على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير مبيعات النافذة على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

**الجدول(14) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير معدلات الفائدة على**

 **سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف السوقي**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X4 | **B0=1121.112** | **15.69** | **0.000** | **3.12** | **0.099** | **0.18** |
| **B1=9.933** | **1.77** | **0.099** |
| المتغير المعتمد | **y2** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X4 | **B0=1158.98** | **17.31** | **0.000** | **2.66** | **0.125** | **0.16** |
| **B1=8.589** | **1.63** | **0.125** |

**الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss**

 يتضح من نتائج الجدول (14) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(معدلات الفائدة والمتغير المعتمد(سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.18) مما يدلل الى ان معدلات الفائدة يفسر ما مقداره 18% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (معدلات الفائدة) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الفائدة على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على سعر الصرف الرسمي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير معدل الفائدة على السعر الرسمي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(معدلات الفائدة والمتغير المعتمد(سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.16) مما يدلل الى ان معدلات الفائدة يفسر ما مقداره 16% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (معدلات الفائدة) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لمعدل الفائدة على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمعدل الفائدة على سعر الصرف السوقي لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير معدل الفائدة على السعر السوقي ونرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

**الجدول(15 ) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير الصادرات على**

 **سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف السوقي**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X5 | **B0=1332.03** | **26.58** | **0.000** | **4.69** | **0.048** | **0.25** |
| **B1=-0.192** | **2.17-** | **0.048** |
| المتغير المعتمد | **y2** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X5 | **B0=1361.15** | **31.30** | **0.000** | **7.22** | **0.018** | **0.34** |
| **B1=-0.210** | **-2.69** | **0.018** |

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

 يتضح من نتائج الجدول (15 ) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(الصادرات) والمتغير المعتمد(سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.25) مما يدلل الى ان الصادرات يفسر ما مقداره 25% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الصادرات) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مما يدلل على انه يوجد تأثير معنوي للصادرات على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصادرات على سعر الصرف الرسمي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير للصادرات على السعر الرسمي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(الصادرات) والمتغير المعتمد(سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.34) مما يدلل الى ان الصادرات يفسر ما مقداره 34% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الصادرات) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مما يدلل على انه يوجد تأثير معنوي للصادرات على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للصادرات على سعر الصرف السوقي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الصادرات على السعر السوقي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

**الجدول(16 ) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير الواردات على**

 **سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف السوقي**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X6 | **B0=1460.12** | **22.88** | **0.000** | **13.53** | **0.002** | **0.49** |
| **B1=-0.566** | **3.68-** | **0.002** |
| المتغير المعتمد | **y2** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| X6 | **B0=1361.15** | **23.97** | **0.000** | **11.88** | **0.004** | **0.46** |
| **B1=-0.510** | **-3.45** | **0.004** |

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

 يتضح من نتائج الجدول (16) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(الواردات) والمتغير المعتمد(سعر الصرف السوقي) قيمة مقدارها (0.49) مما يدلل ان الواردات تفسر ما مقداره 49% من التغيرات في سعر الصرف الرسمي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الواردات) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي للواردات على سعر الصرف الرسمي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للواردات على سعر الصرف الرسمي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الواردات على السعر الرسمي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(الواردات) والمتغير المعتمد(سعر الصرف الرسمي) قيمة مقدارها (0.46) مما يدلل الى ان عرض النقد يفسر ما مقداره 46% من التغيرات في سعر الصرف السوقي والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (الواردات) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي للواردات على سعر الصرف السوقي وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للواردات على سعر الصرف السوقي لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير الواردات على السعر السوقي ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

كذلك قام الباحث بقياس اثر المتغيرات المستقلة { سعر الصرف الرسمي (x1),سعر الصرف السوقي (x2) } على كل من المتغيرات المعتمدة} الدولار (1y ) , اليورو (y2) ,الين y3 , اليوان y4 { باستخدام تقدير نموذج الانحدار البسيط , وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجداول التالية :

**الجدول(17) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير سعر الصرف الرسمي**

**على كل من الدولار واليورو والين واليوان**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=1217.35** | **88.85** | **0.000** | **19.84** | **0.001** | **0.59** |
| **B1=-0.023** | **4.45-** | **0.001** |
| المتغير المعتمد | **y2** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=275.66** | **0.27** | **0.79** | **0.04** | **0.853** | **0.003** |
| **B1=0.153** | **0.19** | **0.853** |
| المتغير المعتمد | **y3** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=23.979** | **6.04** | **0.000** | **11.31** | **0.005** | **0.45** |
| **B1=-0.011** | **-3.36** | **0.005** |
| المتغير المعتمد | **y4** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=1845.87** | **23.97** | **0.049** | **3.02** | **0.104** | **0.18** |
| **B1=-1.196** | **-1.74** | **0.104** |

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss

 يتضح من نتائج الجدول (17) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف الرسمي x1) والمتغير المعتمد (الدولار y1) قيمة مقدارها (0.59) مما يدلل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 59% من التغيرات في الدولار والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي سعر الصرف الرسمي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية سعر الصرف الرسمي على الدولار لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على الدولار ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف الرسمي x1) والمتغير المعتمد (اليورو y2) قيمة مقدارها (0.003) مما يدلل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 0.3% من التغيرات في اليورو والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف الرسمي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الرسمي على الدولار لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على الدولار و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

3- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف الرسمي x1) والمتغير المعتمد (الين y3) قيمة مقدارها (0.45) مما يدلل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 45% من التغيرات في الين والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف الرسمي على الين وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الرسمي على الين لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على الين ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

4- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف الرسمي x1) والمتغير المعتمد (اليوان y4) قيمة مقدارها (0.18) مما يدلل الى ان سعر الصرف الرسمي يفسر ما مقداره 18% من التغيرات في اليوان والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف الرسمي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف الرسمي على اليوان وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف الرسمي على اليوان لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف الرسمي على اليوان و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

**الجدول( 18) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير سعر الصرف السوقي**

**على كل من الدولار واليورو والين واليوان**

|  |  |
| --- | --- |
| المتغير المعتمد | y1 |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=1219.74** | **168.32** | **0.000** | **18.41** | **0.001** | **0.57** |
| **B1=-0.025** | **4.29-** | **0.001** |
| المتغير المعتمد | **y2** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=-11.15** | **0.01-** | **0.992** | **0.19** | **0.672** | **0.01** |
| **B1=0.378** | **0.432** | **0.672** |
| المتغير المعتمد | **y3** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=24.288** | **6.04** | **0.000** | **8.83** | **0.010** | **0.39** |
| **B1=-0.011** | **-2.97** | **0.010** |
| المتغير المعتمد | **y4** |
| المتغير المستقل | **المعلمة** | **قيمة t** | **SIG.** | **قيمة F** | **SIG.** | **R2** |
| x1 | **B0=1681.34** | **1.73** | **0.106** | **1.85** | **0.195** | **0.12** |
| **B1=-1.050** | **-1.36** | **0.195** |

**الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss**

يتضح من نتائج الجدول (18) ما يلي:

1- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف السوقي x2) والمتغير المعتمد (الدولار y1) قيمة مقدارها (0.57) مما يدلل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 57% من التغيرات في الدولار والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على الدولار لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على الدولار ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

2-- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف السوقي x2) والمتغير المعتمد (اليورو y2) قيمة مقدارها (0.01) مما يدلل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 1% من التغيرات في الدولار والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على الدولار وان اتجاه هذا التأثير طردي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على الدولار لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على الدولار و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

3- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف السوقي x2) والمتغير المعتمد (الين y3) قيمة مقدارها (0.39) مما يدلل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 39% من التغيرات في الين والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اقل من 0.05 مم يدلل على انه يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على الين وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية معنوية من خلال معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اقل من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على الين لذا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على الين ونقبل الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي.

4- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سعر الصرف السوقي x2) والمتغير المعتمد (اليوان y4) قيمة مقدارها (0.12) مما يدلل الى ان سعر الصرف السوقي يفسر ما مقداره 12% من التغيرات في اليوان والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ عدم معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (سعر الصرف السوقي) (B1) اذ كانت SIG. الى t اكبر من 0.05 مم يدلل على انه لا يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف السوقي على اليوان وان اتجاه هذا التأثير عكسي , كذلك نلاحظ ان علاقة التأثير الخطية غير معنوية من خلال عدم معنوية قيمة F المحتسبة اذ كانت قيمة SIG. الخاصة بها اكبر من 0.05.وبناء على هذا يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر الصرف السوقي على اليوان لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر معنوي لمتغير سعر الصرف السوقي على اليوان و نرفض الفرضية البديلة التي تدل على وجود هذا التأثير المعنوي

**قياس العلاقة طويلة الاجل:**

من خلال النتائج السابقة تم التوصل الى ان هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية بين المتغيرx1 (سعر الصرف الرسمي) والدولار((y1و اليوان (y3) وكلا على حدة , كذلك تم التوصل الى ان هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية بين المتغيرx2 (سعر الصرف السوقي) والدولار( (y1و اليوان (y3) وكلا على حدة ولكن هل ان هذه العلاقة زائفة ام لا؟, و كذلك هل ان هذه العلاقة توازنيه وطويلة المدى بين هذه المتغيرات.

ولكي يتم الحصول على الاجابة فانه لابد من اجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة ,اذ تم اجراء الاختبار وتم التوصل للنتائج التالية :

**الجدول(19 ) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات x1,x2,y2,y1**

|  |  |
| --- | --- |
|  **عند المستوى** | **المتغيرات** |
| **الاحتماليةp**  | **الاحصائية المحسوبة** |
| **0.043** | **3.19-** | **x1** |
| **0.049** | **-3.16** | **x2** |
| **0.001** | **-3.302** | **y1** |
| **0.046** | **-3.71** | **y3** |

 نلاحظ من الجدول السابق ان الاختبار يؤكد استقرار كل المتغيرات في مستوياتها أي ان كل متغير مستقر عند الدرجة الاولى I(0), وتشير هذه النتيجة الى امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

**اختبار جوهانسون للتكامل المشترك:**

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية وانها كل منها متكامل و من الدرجة نفسها، يتم اختبار وجود علاقة توازنيه بين هذه المتغيرات على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك ,اذ تم اجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وكما بالجدول التالي :

**الجدول ( 21) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للمتغيرات x1,x2,y1**



يتبين من خلال الجدول (21) أن قيمة prob. اقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود على الاقل تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة (x1,x2,y1) ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة كما ان علاقة الاثر قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها ليست زائفة.

**الجدول (21 ) اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للمتغيرات x1,x2,y3**



يتبين من خلال الجدول (21) أن قيمة prob. اقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود على الاقل تكامل مشترك واحد بين متغيرات الدراسة(x1,x2,y3)، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة كما ان علاقة الاثر قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها ليست زائفة.

**نموذج تصحيح الخطأ (ECM) :**

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح ،و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، و هو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير ، ولكن قبل ان يتم تقدير العلاقة الطويلة الاجل لابد من تحديد عدد الابطاءات الامثل وكما يلي :

**الجدول(22) تحديد فترة التأخير المثلى للمتغيرات (x1,x2,y1) باستخدام نموذج VAR**



وبعد تحديد فترة التأخير المثلى وهي( 1)، تم تضمينها في نموذج تصحيح الخطأ ، ونتائج التقدير يلخصها الشكل (23 ) كالاتي:

**الجدول ( 23) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرين (x1,x2,y1)**



اذ نلاحظ عدم وجود علاقة طويلة الامد لان (1)c غيرمعنوية كما ان هناك علاقة قصيرة الامد من خلال معنوية c(3).

**الجدول(24) تحديد فترة التأخير المثلى للمتغيرات (x1,x2,y1) باستخدام نموذج VAR**



وبعد تحديد فترة التأخير المثلى وهي( 1)، تم تضمينها في نموذج تصحيح الخطأ ، ونتائج التقدير يلخصها الشكل (25 ) كالاتي:

**الجدول (25 ) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرين (x1,x2,y3)**



اذ نلاحظ وجود علاقة طويلة الامد لان (1)c سالبة ومعنوية كما ان هناك علاقة قصيرة الامد من خلال معنوية c(2).

**الاستنتاجات:**

1. استخدم البنك المركزي العراقي ادواته النقدية في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي وخاصة بعد اقرار قانون استقلال البنك المركزي.
2. استخدم المركزي نافذه العملة كـ اداة في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
3. استطاع البنك المركزي من خلال ادواته تخفيض نسبة التضخم في الاقتصاد العراقي، خاصة نافذة العملة.
4. لم يعتمد العراق على سوق الصرف الاجنبية في سوق العراق للاوراق المالية وكذلك في البنك المركزي لتداول العملات مقابل الدينار العراقي وانها تظهر بشكل جانبي في البنك المركزي .
5. يقوم البنك المركز بإظهار اصدارات يومية لمقابل الدينار العراقي بعدد من العملات الاجنبية .
6. ليس هناك مؤشر خاص بسعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وذلك بسبب عدم وجود سوق خاص بالسوق الاجنبية .
7. هناك تأثير لأدوات البنك المركزي وخاصة عرض النقد الذي يؤثر في سعر صرف الدينار العراقي بمقدار 62%فيما ان سعر الفائدة كان اداة غير فعالة في التأثير إذ بلغت 18%.
8. هناك فروقات تامة بين سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي وسعر الصرف السوقي يعتمد اساسا على مقدار الطلب في السوق المحلي وعرض العملة من خلال نافذة البيع في البنك المركزي العراقي وكانت الفروقات متزايدة اخذت طابع الزيادة من سعر نافذة البيع .

**ثانيا : التوصيات**

1. ضرورة ايجاد منصات خاصة بتداول العملات بالاعتماد على سلسلة عملات مع الدينار العراقي وان تكون هذه المنصات سواء في سوق العراق للأوراق المالية أم البنك المركزي العراقي.
2. ضرورة احتساب مؤشر خاص بسعر الصرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية ويتم احتسابه على اساس التداول اليومي لسوق الصرف الاجنبي .
3. عدم المساس في استقلالية البنك المركزي العراقي وهذا حسب القانون على ان تتكامل اهداف البنك المركزي مع الاهداف العامة للدولة العراقية .
4. وضع اطار عام لتكامل الادوات النقدية للبنك المركزي مع الادوات المالية للسياسة المالية من اجل ايجاد استقرار لسعر صرف الدينار العراقي
5. اعتماد سياسة صرف مرنة من قبل البنك المركزي العراقي بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي وتقلبات اسعار النفط بالأسعار العالمية .

المصادر :

1. البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ،2004-2019
2. البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة 2004 -2019 ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث
3. الجاف، إستبرق إسماعيل حمه مراد(2014). سياسة البنك المركزي وتأثيرها على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة 1990-2012، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
4. الجبوري، سوسن كريم هودان وصكبان، قاسم سعد(2019). اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1990-2016 ،مجلة اهل البيت ،العدد 24،2019.
5. جراح، نعيم صباح واخرون (2019). اثر الادوات الكمية الغير مباشرة للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (2003-2016) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 25 ،العدد 110.
6. الخزرجي، ثريا(2010). السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد23.
7. الخشيماوي، جاسم هادي فرج والدلفي، علي هادي حميد(بدون سنة). تحليل السياسة النقدية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي العراق نموذجا للمدة 2003-2015.
8. العبيدي ،عمر محمود عكاوي(2009). فاعليه السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من 1980-2007، كليه اداره والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.
9. العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
10. العنزي، حوراء جاسم محمد(2015). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراق حالة دراسية للمدة من1990-2012،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
11. الغالبي، عبد الحسين جليل والجبوري، سوسن كريم هودان(2017). اثر إستقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013 )،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد14،العدد3،2017.
12. الغالبي، عبد الحسين جليل(2017). سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي ،مجلة الدراسات النقدية والمالية ،عدد خاص المؤتمر السنوي الثالث 2017.
13. كاظم ،تبارك فائد(2017). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي، مشروع بحث ، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعه القادسية .
14. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصـــاء للســـنوات2004-2015